مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الرابع/ العدد الثاني
ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish. Co.

واقع المؤسسات المصغرة الناشطة في ظل الاقتصاد غير المنظم

دراسة استكشافية بمدينة سيدي عامر – الجزائر-

The Reality of Active micro-enterprises in the Informal Economy:An Exploratory Study in Sidi Ameur city –Algeria-

د.طارق جدي
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
tarek.djeddi@gmail.com

أ.عبد الرحيم عبد اللاوي
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
abderrahime.abdellaoui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/08/22 **تاريخ التعديل:** 2017/12/15 **تاريخ قبول النشر:**2017/12/20
***تصنيف JEL*: E26, O17, H11, H26, J46**

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة نشاط المؤسسات المصغرة في إطار الاقتصاد غير المنظم بدلأن تَمتَثلللترتيبات النظامية، وتُقدم هذه الورقة شرحاً لنتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجريت بمدينة سيدي عامر –الجزائر–، بغية التعرف على أهم الدوافع التي تتحكم في الظاهرة، وكذا مناقشة هذه النتائج مع ما نصّت عليه مختلف الأدبيات التي تعرضت لنفس الموضوع، ومحاولة التوصل إلى أبرز الآليات الأكثر نجاعة لاحتوائها.

وخلصت الدراسة إلى أن نشاط المؤسسات المصغرة في ظل الاقتصاد غير المنظم ناجٌم عن مزيج بين عوامل الاستبعاد من الاقتصاد المنظم وعوامل أخرى طوعية، بالإضافة إلى دوافع أخرى تمثلت أهمها في الافتقار للوعي بنظام التسجيل، والخدمات التي سيستفيد منها صاحب المشروع نظير تسجيله، علاوة عن انخفاض في المعنويات الضريبية، وضعف في خطر الكشف والعقاب، بالإضافة إلى وجود إدراك عالٍ للفساد الإداري واستغلال النفوذ. وبناءً على ما سبق، طرحت هذه الدراسة جملة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في احتواء الظاهرة على الصعيد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الموازي، مؤسسات القطاع غير المنظم، المؤسسات المصغرة ذات السمة غير المنظمة.

Abstract:

The aim of this paper is to highlight the phenomenon of micro-enterprises in the informal economy rather than compliance with formal arrangements. This paper explains the results of the survey on the phenomenon that was conducted in the city of Sidi Ameur in order to identify the main motives that control it, What is stated in the literature that has been exposed to the phenomenon as well as which mechanism is the most effective to contain it.

The study concluded that the phenomenon of the informal economy is the result of a combination of exclusion factors and voluntary factors. It also revealed other motives behind its growth. The main ones were the lack of awareness of the registration system, and the services that would been benefited by the entrepreneur for registration. As well as a decline of the tax morality and a weakness in the risk of detection and punishment, in addition to a high awareness of administrative corruption and exploitation of the influence. Therefore, this study presented a number of recommendations that would contribute to contain the phenomenon at the national level.

Keywords: Informal economy, Parallel economy, Informal sector enterprises, Informal micro-enterprises

مقدمة

رغم تبني الجزائر لاقتصاد السوق وكافة المجهودات المبذولة لتشجيع تنظيم المشروعات من قبل الخواص–كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة..الخ– بالموازاة مع اعتمادها على تحفيزات للمساهمة في تنمية هذا النوع من المؤسسات(عيسى، 2009، ص272). إلاّ أن الكثير من المستثمرين قاموا بتنظيم مشاريعهم بمعزل عن الترتيبات القانونية إما كليا أو جزئيا، وبخاصة أصحاب المشاريع المصغرة منهم، إذْ أنهم جعلوا من الاقتصاد غير المنظم ميدانا خصبا لهم، ممّا يستلزم طرح الإشكالية الآتية: **ما هي أبرز الدوافع التي أدت بالمؤسسات المصغرة بالجزائر للنشاط في ظل الاقتصاد غير المنظم؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات الفرعية الموالية:

- من المتوقع أن تختلف دوافع المؤسسات المصغرة بالجزائر للنشاط في الاقتصاد غير المنظم بين فترتي نظام التخطيط المركزي (1967–1989) ونظام اقتصاد السوق (من 1990 إلى غاية اليوم)؛

- من المفترض أن تتفاوت درجة الامتثال للترتيبات النظامية من طرف المؤسسات المصغرة بالجزائر؛
- من المفترض أن تكون البيئة التنظيمية الجزائرية الحالية غير مشجعة ومعرقلة لنشاط للمؤسسات المصغرة مما يؤدي بها إلى النشاط في بيئة الاقتصاد غير المنظم بدلا عنها.

أما عن أهمية الدراسة فهي تنبع من استكشافها للدور الذي تتسبب من خلاله البيئة التنظيمية الرسمية الخاصة بالمؤسسات المصغرة في استفحال ظاهرة الاقتصاد غير المنظم في الجزائر، فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 الصادر عن مجموعة البنك الدولي (2013، ص 24) فإنه توجد علاقة طردية تربط بين حجم الاقتصاد غير المنظم ومدى شدة البيروقراطية وعسر البيئة التنظيمية عبر مختلف البلدان. وعلى إثر هذا الوعي حاولت الكثير من الدراسات اختبار هذه العلاقة وهو الأمر الذي حاولت الدراسة استكشافه على الصعيد الجزائري أيضا.

وبالنسبة لأهداف الدراسة فهي تتمحور في استكشاف مدى فعالية البيئة التنظيمية الرسمية الحالية في الجزائر لأنشطة الأعمال الخاصة بالمؤسسات المصغرة، والكيفية التي من خلالها ساهمت هذه البيئة التنظيمية نفسها في استفحال ظاهرة الاقتصاد غير المنظم.

وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، ولغرض الإلمام بمحتويات الموضوع، ستتناول الورقة البحثية النقاط الآتية: أولا، التعريف بمفهوم الاقتصاد غير المنظم؛ ثانيا، أسباب ظهور الاقتصاد غير المنظم وتناميه في الجزائر؛ ثالثا، التعرف على حجم الاقتصاد غير المنظم في الجزائر؛ رابعا، عرض المنهجية المتبعة وطريقة تحصيل البيانات؛ خامسا، عرض أهم النتائج ومناقشتها؛ سادسا، طرح الاستنتاجات وأهم التوصيات.

أولا، مفهوم الاقتصاد غير المنظم

يُعد التعريف الذي قدمته منظمة العمل الدولية من أبرز التعريفات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد غير المنظم، وهو على النحو الآتي"يُشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم –في القانون أو في الممارسة–الترتيبات النظامية كليا أو على نحوٍ كافٍ". وجدير بالذكر أن منظمة العمل الدولية تستثني من دائرة تعريفها الأنشطة الاقتصادية الإجرامية من قبيل غسيل الأموال والدعارة (منظمة العمل الدولية، 2015، ص02).

أما عن تعريف المؤسسات الاقتصادية غير المنظمة في حد ذاتها، فهو على النحو الآتي (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009):

"هي المنشآت غير المساهمة الخاصة التي يقل حجمها لجهة الاستخدام عن الحد المتفق عليه في المعايير الوطنية –يتراوح العدد عمومًا بين خمسة عاملين وعشرة–، و/ أو التي هي غير مسجلة حسب الأشكال الخاصة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كقانون المصانع أو القانون التجاري، أو قوانين الضرائب والضمان الاجتماعي، أو قوانين الهيئات المهيمنة، أو غيرها من القوانين والتشريعات والنظم الموضوعة من الجهات التشريعية الوطنية –التي تتمايز عن اللوائح المحلية التي تحكم إجازات التجارة أو الأعمال–". (ص 43)

وفي هذا السياق فإن تعريف المنشأة حسب منظمة العمل الدولية يشمل حتى الوحدات التي تُقام عملياتها من قبل شخص وحيد، وعليه، فإن باعة الشوارع العاملين لحسابهم الخاص، وسائقي سيارات الأجرة، والذين يعملون في منازلهم يعتبرون كلهم منشآت. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية قد استثنت الأنشطة الزراعية وتلك المتصلة بها، والأسر المعيشية التي تنتج سلًعا حصرًا لاستخدامها الخاص، مثل زراعة الكفاف، والأعمال المنزلية المحلية، وأعمال الرعاية واستخدام عمال الخدمة المنزلية بأجر، والخدمات التطوعية المقدمة للمجتمع، وهذا بناًء على أسباب عملية ومنهجية أيضا (مكتب العمل الدولي، 2013 (أ)، ص 04).

وعلى الصعيد الجزائري، فقد ذكر تقرير "القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق" للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي Conseil National (2004, pp. 106-108) Economique et Social أن مجموعة البنك الدولي قد قامت سنة 1997 بتكليف مكتب "Ecotechnics" بدراسة واقع السمة غير المنظمة في الجزائر آنذاك. وبناء على ذلك شرع مكتب "Ecotechnics" في دراسة السمة غير المنظمة بناًء على ثلاثة معايير في تعريفه لوحدات الاقتصاد غير المنظم: **التصريح الإداري** (القيد في السجل التجاري، وحيازة ترخيص من دار البلدية..الخ)؛ **التصريح الجبائي** (تصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب)؛ **التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء**. ومن المفيد ذكره أن مكتب "Ecotechnics" قد اكتفى بثلاثة معايير فقط، في حين أن دراسة **بابو وآدير** (2015) Babou et Adair أضافت عنصر **مسك الدفاتر المحاسبية** بشكل منتظم.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ المشرع الجزائري قد حدد تعريفه للمؤسسات المصغرة (الصغيرة جدا) من خلال المادة 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانون رقم 17–02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017)، حيث جاء على النحو الآتي" تُعرّف المؤسسة الصغيرة جدا [المصغرة] بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص،

ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري" (الأمانة العامة للحكومة، 2017، ص 06).

ومن خلال مختلف التعريفات المذكورة أعلاه، ولأغراض البحث العلمية نُقدِّم هذه الورقة البحثية التعريف الإجرائي الآتي للمؤسسة المصغرة الناشطة في الاقتصاد غير المنظم بالجزائر:

"يتم اعتبار المؤسسة المصغرة بالجزائر ناشطةً في الاقتصاد غير المنظم إذا كانت مؤسسةً خاصةً توظف 9 عمال أو أقل، وهي: إما أنها غير مسجلة إداريا (لا تحوز على السجل تجاري ولا على بطاقة حرفي)؛ و/أو أنها غير مسجلة لدى المصالح الجبائية؛ و/ أو أن مالكها/ملاّكها لم يصرحوا بها لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛ و/ أو أن المؤسسة لا تقوم بمسك المحاسبة التي تمكن من الفصل المالي لها عن الأنشطة الأخرى لمالكها أو لملاّكها".

وعليه يتولد لدينا أربعة متغيرات لبناء مؤشر خماسي الدرجات تُمثل كل درجة منه مستوى من مستويات الامتثال للترتيبات النظامية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الُصغرة، وهذه الدرجات ممثلة في الجدول (01) على النحو الآتي:

الجدول (01): مستوى الامتثال للترتيبات النظامية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

مستوى الامتثال للترتيبات النظامية	حيازة السجل التجاري/ بطاقة حرفي	التسجيل الضريبي	التسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	مسك الدفاتر المحاسبية
منظم تماما	O	O	O	O
شبه منظم				
الخاصية 1	O	O	0	X
الخاصية 2	O	O	X	0
غير منظم جزئيا				
الخاصية 1	O	O	X	X
الخاصية 2	O	X	0	X
غير منظم مرتفع	0	X	X	X
غير منظم تماما	X	X	X	X

وجدير بالذكر أن صاحب المشروع في الجزائر مُطالب بالتسجيل لدى المصالح الجبائية بالموازاة مع قيد مشروعه في السجل التجاري، أما التسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء فيجب أن يتم في غضون العشرة أيام الموالية لتاريخ إصدار السجل التجاري، في حين أن عملية مسك الدفاتر المحاسبية عادة ما يتم إغفالها نتيجة اعتماد المُكَلَف الضريبي على نظام الدفع الجزافي.

ثانيا، أسباب ظهور الاقتصاد غير المنظم وتناميه في الجزائر

من المُسلم به أن جميع دول العالم تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير المنظم وبنسب متفاوتة فيما بينها، والجزائر لا تشكل استثناءً في معاناتها من هذه الظاهرة، ولكن الاقتصاد غير المنظم في الجزائر يختص بدوافع تميزه عن غيره من الاقتصادات، إذ أن فترة الاقتصاد الموجه تميزت بظهور الاقتصاد غير المنظم على مستوى وظيفة التوزيع، وهذا نظرا لعدم قدرة الأسواق الرسمية ذات الأسعار المقننة على تلبية الطلب المتزايد على السلع الناتج عن النزوح الريفي من جهة، والنمو الديموغرافي من جهة أخرى (عبد الوهاب سيواني، 2006-2007، ص 46).

أما في فترة اقتصاد السوق، فَفِي بِدايتها تضررت الطبقة المحرومة من الشروط التي صاحبت برامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكليين، ومن ثم تولد الدافع للنشاط في ظل الاقتصاد غير المنظم كملاذ للبقاء على قيد الحياة، إلا أنه ومع مطلع الألفية الثالثة تغيرت المُسببات مع تحسن الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن تحسن أسعار النفط، وتغير بذلك نمط الاقتصاد غير المنظم وظهر جزء خاص بوظيفة الإنتاج بعدما كان يقتصر على وظيفة التوزيع سابقا (عبد الوهاب سيواني، 2006-2007، ص 48).

ورغم تبنيها لاقتصاد السوق، فإن الجزائر لا تزال تُبقي على بيروقراطية تُثقل كاهل المستثمرين وتضُر بمناخ الاستثمار المحلي، فهي تحتل حاليا (سنة 2018) المرتبة 166 من أصل 190 دولة في مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها (Doing Business قياس أنظمة أنشطة الأعمال، 2018). وقد تشبعت هذه البيروقراطية بفساد إداري زاد الطينة بلّة، حيث سجلت الجزائر نسبًا عالية من الفساد في القطاع العام حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية، فقد مُنحت الجزائر مؤخرا علامة جد متدنية وهي 34 من أصل 100 على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، ممّا يعني إدراك لاستفحال الفساد في القطاع العام من قبل الخبراء (Transparency International, 2017, p. 07) ، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره سلبا على المعنويات الضريبية-الدافع الذاتي لدفع الضرائب المناسبة في الوقت المناسب-، فانخفاض

المعنويات الضريبية يؤدي إلى الامتناع عن تسديد الضرائب والإسهام بذلك في ازدياد رقعة الاقتصاد غير المنظم (Ostapenko N., & Williams C. C., 2016, p. 277).

إن الأسباب سابقة الذكر قد أدت إلى أرقام مرتفعة لحجم الاقتصاد غير المنظم طيلة الفترة الماضية، وهو ما وجب تسليط الضوء عليه أكثر بـ ُغية الوقوف على هذه الظاهرة ودراستها بعمق.

ثالثا، حجم الاقتصاد غير المنظم في الجزائر

من أهم الدراسات التي جاءت بهذا الصدد، نجد دراسة الخبيرين **مي حسين وفريدريك شنايدر** (M, Hassan and F, Schneider, 2016) والتي أفادت أن حجم الاقتصاد غير المنظم قد سجل نسبا مرتفعة طيلة الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2013، كما أنه شهد تراجعا في سنة 2013 مقارنة مع حجمه سنة 2011 أين بلغ ذروته آنذاك (46.42% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يوضحه الشكل البياني (01) أدناه.

وهذه النسب المرتفعة لحجم الظاهرة في الجزائر إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى أهمية هذا الجانب من الاقتصاد في خلق القيمة المضافة، وتشغيله للأيادي العاملة، فقد تعود الجزائري في وقتنا الرّاهن على مشهد انتشار الباعة المتجولين والأسواق الشعبية غير المنظمة، وغيرها من الخدمات التجارية التي تتم في ظل غياب تطبيق الترتيبات القانونية.

الشكل (01): تطور حجم الاقتصاد غير المنظم (% من الناتج المحلي الاجمالي) في الجزائر في الفترة 1999-2013:

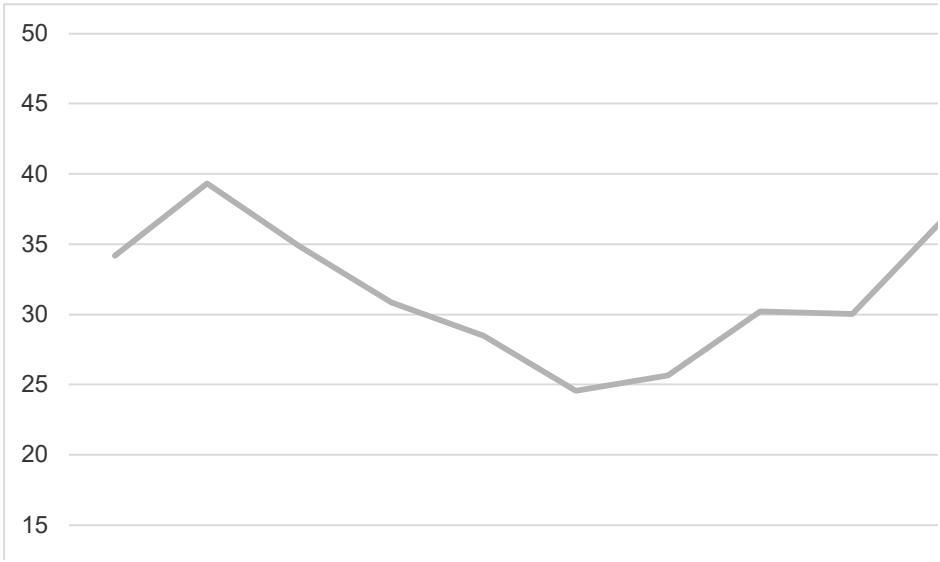

المصدر: أعده الباحثان اعتمادا على مخرجات دراسة " M, Hassan and F, Schneider (2016): Size and Development of the Shadow Economies of 157 Countries Worldwide: Updated and New Measures from 1999 to 2013, "IZA DP No. 10281, P17.

وبهدف المساهمة في تحقيق المزيد من الفهم لدوافع نشاط المؤسسات المصغرة في الاقتصاد غير المنظم والتوصل للآليات التي من شأنها احتواء الظاهرة ومواصلة تضييق هذه الفجوة،تُقدم هذه الورقة البحثية الاستكشافية أهم الدوافع التي تتحكم في نشاط المؤسسات المصغرة على مستويات خمسٍ من الامتثال للترتيبات النظامية في ثلاثة قطاعات اقتصادية مختلفة (الخدمات والتجارة؛ الصناعة؛ البناء والأشغال العمومية) بمدينة سيدي عامر بولاية المسيلة –الجزائر–.

رابعا، المنهجية: دراسة مستويات الامتثال للترتيبات النظامية لدى المؤسسات المصغرة بمدينة سيدي عامر –ولاية المسيلة، الجزائر–

أ- منهجية الدراسة

يستخدم كل منهج من مناهج البحث العلمي حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهجٍ لدراسة نفس الظاهرة، وبما أن جوانب الظاهرة موضع الدراسة وأبعادها غير معروفة مسبقًا بخاصة على الصعيد الجزائري، فإن فريق البحث يسعى إلى استطلاع واقع

المؤسسات المصغرة ذات السمة غير المنظمة، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي الذي يهدف بدوره إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها. ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة تم مراجعة أهم الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى استخدام أداة المقابلة غير المقننة في جمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة، نظرا لملاءمتها للبحوث الاستطلاعية، إذ أنها تمنح حرية أكبر للمشارك للتعبير عن نفسه وعن الأسباب التي يراها تساهم في صنع قراراته، مما يسمح بالحصول على معلومات أكثر عمقا ودقة (سيف الاسلام سعد عمر، 2009، ص97). أّما بالنسبة لدليل المقابلة فقد تم صياغة أسئلته بالاعتماد على نهج تدريجي من الأسئلة البسيطة (العوامل الديموغرافية، خصائص المشروع..الخ) إلى غاية الأسئلة الأكثر حساسية (إدراك الفساد، المعنويات الضريبية..الخ).

ب- مجتمع وعينة الدراسة

اعتمد الباحثان على المعاينة غير العشوائية لأنه من الصعب تحديد مجتمع الدراسة بشكل دقيق ولغياب قاعدة البيانات الخاصة به، ومن أنواع المعاينة غير العشوائية قد تم اختيار "العينة القصدية" لأنها تتيح اختيار أفراد العينة بما يخدم أغراض البحث (سيف الاسلام سعد عمر، 2009، ص115)، وعلى الرغم من أن هذا النوع من المعاينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر، لكنها تُعتبر أساساً متيناً للتحليل العلمي، ومصدراً ثرّياً للمعلومات في مثل هكذا موضوعات في درجة الحساسية، كما أن اختيار هذا النوع من المعاينة ضروري أيضا لتوفيره عنصر الثقة بين المشاركين وفريق البحث، الأمر الذي يُ مكن من الحصول على معلومات أدق.

وعلى ضوء ما سبق، أجريت مقابلات وجها لوجه مع 22 من أصحاب المؤسسات المصغرة في مدينة سيدي عامر بولاية المسيلة، متوزعين على ثلاثة قطاعات اقتصادية وهي التجارة والخدمات، والصناعة، والبناء والأشغال العمومية، وقد تم استبعاد القطاع الزراعي نظرا لتعريف مؤسسات الاقتصاد غير المنظم المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية (مكتب العمل الدولي، 2013 (أ)، ص 04). وأّما المقابلات فأجريت خلال الفترة الممتدة من يوم 19 جوان إلى غاية 10 جويلية 2017، كما أن كل مقابلة قد استمرت في المتوسط ما بين 80 دقيقة إلى ساعة وعشر دقائق، مع الاعتماد على الدَّارجة الجزائرية في أدائها.

خامسا، النتائج ومناقشتها

بالنسبة للنتائج الوصفية، فمن بين 22 من المؤسسات المصغرة التي شملتها الدراسة، وكما هو موضح من الجدول (02)، تنشط 63.2% من المؤسسات المصغرة بشكل غير منظم تماما،

وتنشط 13.6% منها بشكل غير منظم مرتفع، و4.5% ذات وضع غير منظم جزئيا، و9.1% تنشط بشكل غير منظم جزئيا، في حين أن 4.5% تنشط بشكل منظم تماما.

ونتيجة لذلك، فإن نسبة (27.2٪) من المؤسسات المشاركة في الدراسة لا هي منظمة تماما ولا هي غير منظمة تماما، بل تنشط في مكان ما بين هذين النقيضين من حيث مستوى إضفاء السمة المنظمة.

بالإضافة إلى هذا يمكن أن نرى من خلال الجدول (02)، أن أغلبية المشاركين في الدراسة (95.5%) لا يقومون بمسك الدفاتر المحاسبية، كما أن (77.2%) اختاروا عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، متحجِجِين بأن خدماته مجرد حبر على ورق، وبأن الاستفادة منها تتطلب مجهودا كبيرا.

وانطلاقا مّما سبق، يبدو أن إضفاء السمة المنظمة على المشروعات من طرف أصحابها يتقدم في مراحل تتميز بالآتي: أولا، التسجيل الإداري والحصول بذلك على وضع قانوني، ثانيا، التسجيل مع المصالح الجبائية، ثم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وأخيرا القيام بمسك المحاسبة.

الجدول (02): توزيع المؤسسات المصغرة المشاركة في الدراسة حسب درجة امتثالها للسمة المنظمة.

مستوى الامتثال للترتيبات النظامية	حسب الخيار (%)	حسب الوضع (%)
منظم تماما	4.5	4.5
شبه منظم		9.1
الخاصية 1	9.1	
الخاصية 2	/	
غير منظم جزئيا		4.5
الخاصية 1	4.5	
غير منظم مرتفع		13.6
الخاصية 1	4.5	
الخاصية 2	9.1	
غير منظم تماما	68.2	68.2

المصدر: أعده الباحثين بناًء على نتائج الدراسة الاستطلاعية

ومن هنا، يتجلى سؤال مفاده "أي المؤسسات التي قامت بإضفاء السمة المنظمة بدرجة أكبر مقارنة مع غيرها؟". وكما يظهر في الشكل (02) أدناه، يبدو أنه كلّما زاد عمر نشاط المؤسسة وكلّما زاد عدد عمالها، كلّما اتخذ مسؤوليها خطوات نحو احترام كل الترتيبات النظامية، وهذا ما يعزز النتيجة الأوسع التي توصل إليها دراسة كل من **كولين وشهيد** (Williams & Shahid, 2016, p. 14) التي تفيد بأن الاقتصاد غير المنظم يمثل "حقل تجارب" يستخدمه أصحاب المشاريع الناشئة لتحديد ما إذا كان هناك سوق لمنتجاتهم، وبأنه ومع نضوج المشاريع، سيحدث إضفاء للطابع المنظم.

الشكل (02): رسم بياني يوضح توزيع المؤسسات المصغرة بناءً على درجة امتثالها للترتيبات النظامية (السمة المنظمة) نسبة إلى عدد عمالها ومدة نشاطها.

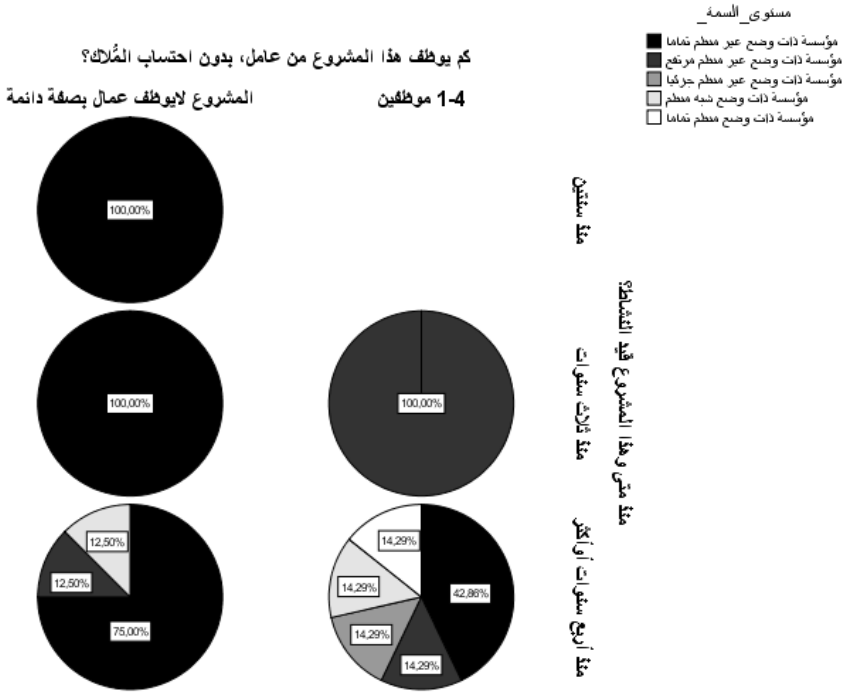

المصدر: أعدّه الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتمادا على نتائج الدراسة الاستطلاعية

- **التحليل النوعي للمقابلات**

من خلال التحليل النوعي لإجابات المشاركين في هذه الدراسة الاستطلاعية، والتي أجريت مع 22 من منظمي المشاريع المصغرة في مدينة سيدي عامر، تبّين أن أهم الدوافع التي تتحكم في مدى امتثال صاحب المؤسسة للترتيبات النظامية هي على النحو الآتي:

أ- بّينت نتائج الدراسة أن ما يتحكم في الاقتصاد غير المنظم في الجزائر هو مزيج بين دوافع الاستبعاد من الاقتصاد المنظم ودوافع أخرى اختيارية للنشاط في الاقتصاد غير المنظم.

فبالنسبة لدوافع الاستبعاد من الاقتصاد المنظم على الصعيد الجزائري، توجد مشاريع ليست متاحة للجميع على غرار المقاهي وسيارات الأجرة، لأن الاستفادة من تراخيصها حكر على الأسر الثورية، وعليه، فهم مضطرون لاستغلالها بطريقة غير منظمة، وهو ما يتوافق مع التحليل الذي قدمه مكتب العمل الدولي (2013 (ب)، ص 60) إذ أن ريادة الأعمال غير المنظمة حسب تحليله هي أكثر انتشارا بين أصحاب المشاريع التي تنبع عن حاجة البقاء على قيد الحياة وانعدام البديل.

كما أن الدراسة كشفت أيضا عن حرمان موظفي القطاع العمومي من فرصة تنظيم مشروعاتهم الخاصة، الأمر الذي يحرمهم من توليد الدخل الإضافي الضروري بالنسبة لهم، بخاصة وأن مداخيلهم محدودة ولا تكفي لتغطية متطلبات حياتهم اليومية، مّما اضطرهم إلى تنظيمها بمعزل عن الترتيبات النظامية. وهو الأمر الذي توصل إليه الأنثروبولوجي **كايث هارت** (Keith Hart, 1973) إذ أنه برّر وجود الظاهرة نتيجة سعي المقاولين للبحث عن دخل إضافي يسد حاجاتهم نظرا "لقدرتهم الذاتية على توليد الدخل" في الاقتصاد غير المنظم (Martha Chen, 2012, P 02).

أما بالنسبة للدوافع الاختيارية للنشاط في الاقتصاد غير المنظم، فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود معايير مصحوبة بإضفاء الطابع المنظم تكاد أن تكون تعجيزية بخاصة منها ما يتعلق بمقاهي الإنترنت، وكذا وجود معايير أخرى هي كذلك جد مرتفعة لا تتوافق والإمكانيات المتاحة لدى الشباب بخاصة لدى أصحاب المطاعم ومحلات الأكل الخفيف، وعليه، فإن هذه التكاليف والتعقيدات المصحوبة بأنظمة التسجيل ستوفر حسب دراسة **شنايدر ووليامز** (Schneider and Williams 2013, P38) حوافزً لمنظمي المشاريع للتوجه نحو السمة غير المنظمة، أين يُمكن تجنبها.

واعتمادا على توزيع المؤسسات حسب وضعها وعنصر متوسط الربح الشهري المحقق من المشروع الموضح في الشكل (03)، فإنه يتبّين أن دوافع إنشاء المشروع النابعة عن الاستبعاد مرتبطة بالأرباح الأقل مع مستوى أقل من الامتثال للترتيبات النظامية. وعلى النقيض من هذا، فإن دوافع الاختيار ترتبط مع مستوى أعلى من الأرباح وكذا مع مستوى من عالٍ من الامتثال للترتيبات النظامية. وهو ما يتوافق مع ما ذكره كل من **وليامز وشهيد ومارتينيز** (Williams, Shahid & Martinez 2016, P 312) حيث أن النتائج الحديثة للأبحاث تتطابق مع

التفسير المهم الذي قدمه (1990، 2005) Fields والذي مفاده أن "الطبقة الدنيا من المؤسسات غير المنظمة" مدفوعة بالاستبعاد، في حين أن "الطبقة العليا" يحركها الخروج.

الشكل (03): توزيع مستوى السمة المنظمة نسبة إلى كل من دوافع الاستبعاد ودوافع الاختيار بناءً على متوسط الأرباح الشهرية المحققة لكل مشروع

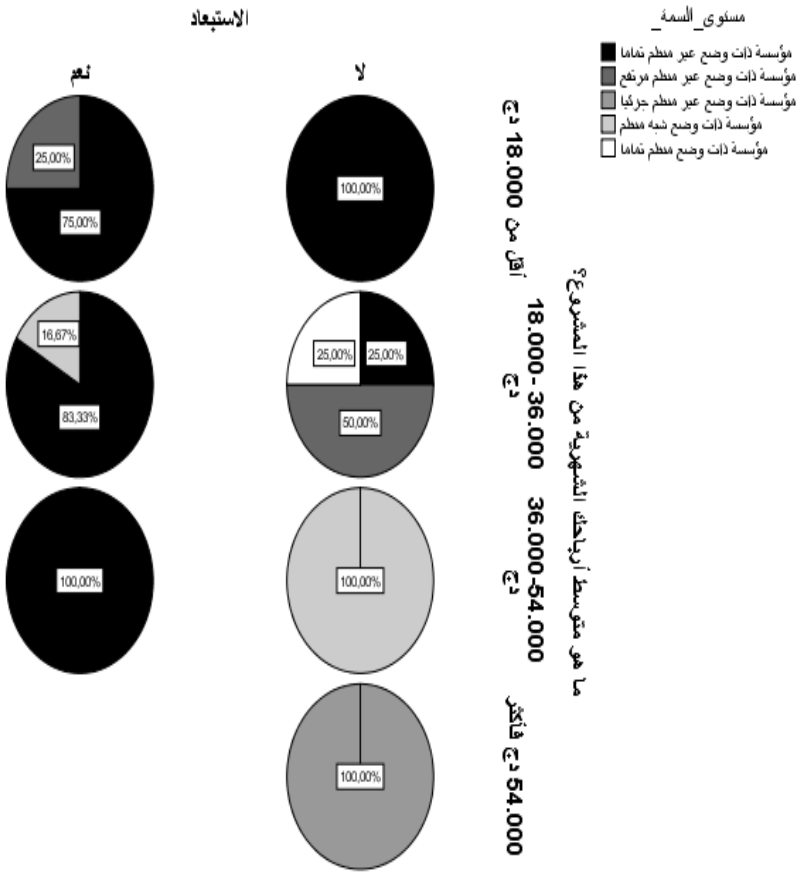

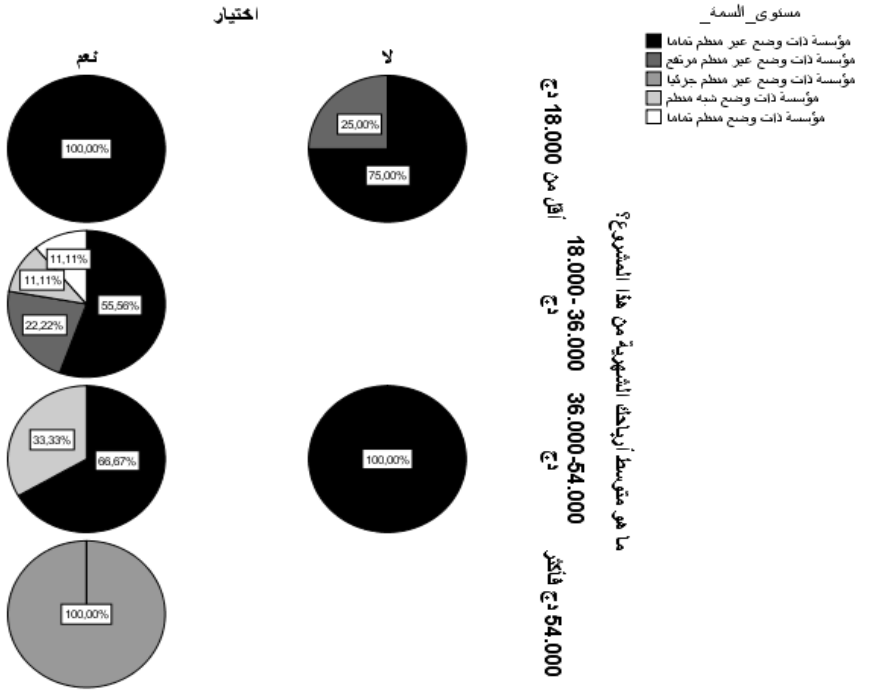

المصدر: أعده الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتمادا على نتائج الدراسة الاستطلاعية

ب–معدلات الضرائب: بعكس ما ذكره **كارجّا** (C. Karaca (2016, P 76 بأن جميع المستثمرين وفي مناسبات عديدة ينتقلون نحو النشاط غير المنظم بغية تحقيق ميزة في تكاليف الإنتاج، أو زيادة في دخلهم الصافي عن طريق التخلص من دفع الضرائب والالتزامات الأخرى على حد السواء، فإن نتائج الدراسة بّينت أن هذا الحكم يخضع لمتوسط الأرباح المحققة، إذْ أن التحليل النوعي بّين أن الذين لهم دخل أقل من 18.000 دج هم فقط من أجمعوا أنه ليس من المنطقي أن يضفوا الطابع المنظم بحجة أنهم لن يقدروا على سداد الضرائب الخاصة بهم وحتى وإن كانت الضريبة الجزافية فقط، وهو ما يوضحه الشكل (04) أدناه.

الشكل (04): توزيع الموافقة على النشاط بطريقة منظمة نسبة إلى متوسط الأرباح الشهرية المحققة لكل مشروع

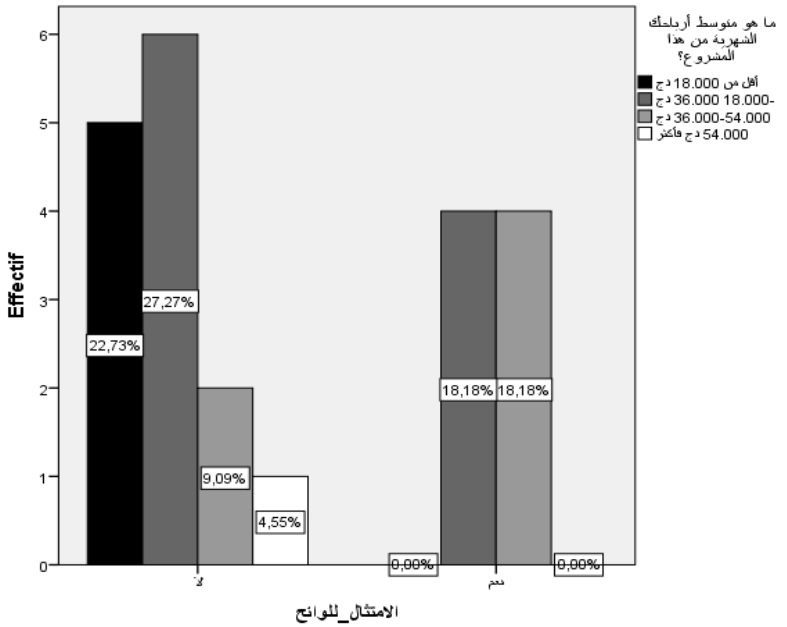

المصدر: أعده الباحثان باستخدام برنامج SPSS 21 اعتمادا على نتائج الدراسة الاستطلاعية

ت–الوعي بنظام التسجيل والخدمات المقدمة: حسب نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، تم التعرف على نقص واسع النطاق في الوعي بين أصحاب المشاريع غير المنظمة حول نظام التسجيل، وما هو الدور المنوط بكل جهاز، حيث صرح 12 من أصل 15 من أصحاب المؤسسات ذات الوضع غير المنظم تماما بأنهم لا يعرفون وجود فرق بين حصة الضرائب المستحقة الدفع واشتراكات الضمان الاجتماعي، إذ أنهم يخلطون بينهما ويجهلون تماما استقلالهما عن بعضهما، كما أن نسبة 63.6% من المشاركين في الدراسة يجهلون معظم الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (التأمين عن الأمومة، التأمين عن العجز، التأمين المرض، التامين عن التقاعد، استفادة ذوي الحقوق من رأسمال الوفاة).

وبهذا الصدد يؤكد أنصار المدرسة الطوعية أن رفع مستوى الوعي بكيفية التسجيل وكذا الخدمات المستفادة من وراء عملية التسجيل هو وسيلة مهمة للمضي قدما، لأن هذا سيجعل

صاحب المؤسسة يحكم بشكل صحيح في مقارنته بين تكاليف التسجيل ومزاياه، فأصحاب المؤسسات يدرسون قرار النشاط في الاقتصاد غير المنظم من عدمه مثل أي قرار استثماري آخر، بحيث يُقوّمون الفوائد المتوقعة لهذا القرار وتكاليفه (Rothenberg & al. 2016, P 98).

ث–المعنويات الضريبية: بالنظر لنتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، فقد اتفق المشاركون فيها وبالإجماع (100%) على أن التعامل مع المؤسسات غير المنظمة يعتبر جد عادي، وأنه لا توجد أية مشكلة في ذلك، مما يدل على انخفاض شديد للمعنويات الضريبية لدى المشاركين.

إن هذه المستويات المنخفضة للمعنويات الضريبية–الدافع الذاتي لدفع الضرائب المناسبة في الوقت المناسب–تُظهر التناقض الموجود بين المؤسسات الرسمية (البيئة التنظيمية الرسمية وترتيباتها القانونية) والمؤسسات غير الرسمية (القيم والمعتقدات والأعراف)، وعليه، فإن هذا المستوى من عدم التماثل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية قد يحدد مستوى ريادة الأعمال غير المنظمة في الجزائر، فالعديد من الدراسات تؤكد أن المستويات المنخفضة من المعنويات الضريبية دائما ما ترتبط مع زيادة في حجم الاقتصاد غير المنظم (Williams & Shahid, 2016, PP 03-04).

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تنشط فيه المؤسسات في الاقتصاد غير المنظم خارج حدود المؤسسات الرسمية، هي تنشط في نفس الوقت داخل حدود المؤسسات غير الرسمية، أي أن أصحاب المشاريع غير المنظمة هم "غير قانونيين" في نظر المؤسسات الرسمية، ولكنهم غالبا ما ينظر إليهم على أنهم "شرعيين" من وجهة نظر المؤسسات غير الرسمية، وهو ما تم التوصل إليه من خلال تحليل إجابات المشاركين في هذه الدراسة أيضا.

ج–إدراك الفساد في القطاع العام: لقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن الجميع متفقون وبنسبة 100% على استشراء الفساد، واستغلال موظفي القطاع العمومي لنفوذهم، وقد عبروا عن ذلك بعباراتٍ إن دلت فإنما تدل على امتعاض كبير من انتشار الفساد الذي وصل إليه الجهاز الإداري كقول أحدهم "أصبحنا في زمن القوي يأكل الضعيف" أو "الفساد أصبح أمرًا طبيعيا جدا".

وتكمن خطورة هذا الإدراك للفساد في تضاعف الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، حيث ذكرت الدراسة المترجمة للعربية للباحثين **فريدريك شنايدر ودومنيك إنستي** (2002، ص 08) أن بعض الدراسات قد أكدت على أن ارتفاع المعدلات الضريبية في حد ذاته ليس هو السبب وراء زيادة حجم السمة غير المنظمة، بل هو انعدام الكفاءة واستخدام السلطة التقديرية في تطبيق

الحكومات للنظام الضريبي واللوائح التنظيمية، وإذا ما صوحب هذا الافتقار إلى الكفاءة بالثقل في اللوائح التنظيمية، فإن هذه البيئة سينتعش فيها الفساد، ممّا يتسبب في تنامي ظاهرة الاقتصاد غير المنظم.

ح–الردع: صرّح المشاركون بارتفاع خطورة الكشف، إلا أن نتائجه حسبهم لن تكون وخيمة بسبب استشراء الفساد الإداري، كما أن الجميع قد اتفقوا على أن القانون لا يسري على الجميع، بل فقط على الذين يفتقرون للعلاقات مع ذوي النفوذ.

وهو ما تطابق مع التحليل الذي قدمه **فيتو تانزي** Vito Tanzi (2002, PP 05-06) فحسب هذا الأخير تشكل العقوبات التي تُفرض على المتهربين من دفع الضرائب دوراً مُهِما، وعليه –ونظرا لاحتمال الوقوع–فإن صرامة العقوبات المفروضة على المتهربين ستردعهم، والعكس صحيح، فكلما انخفضت تلك العقوبات سينتج عنها تهرب من دفع الضرائب. ومع ذلك، قد تكون العقوبات مكتوبة على الورق ولكن لا يمكن تطبيقها، خصوصا عندما تكون عالية أو عندما يكون نظام العدالة غير فعال أو حتى فاسدا، وعليه يتمكن المتهربون من دفع رشوة أقل بكثير من دفع الضرائب، علاوة على هذا، قد يُستَغَل جهاز العدالة لتطبيق عقوبات انتقائية على المعارضين السياسيين للحكومة التي تتقلد السلطة.

خ– المقاومة تجاه السلطة: تكشف الدراسات أن إضفاء الصبغة المنظمة يكون أقل عندما تنتشر مشاعر الاستياء من السلطات. حيث ذَكَرت دراسة **وليامز وشهيد ومارتينيز** (Williams, Shahid and Martinez (2002, P 08) وجود اعتقاد واسع النطاق في باكستان ليس فقط بأن الضرائب قد صودرت بشكل غير عادل من قبل البيروقراطية المدنية أو العسكرية لاستخدامها الشخصي، وأن المواطنين لا يحصلون على السلع العامة التي يستحقونها نظير الضرائب التي يدفعونها، بل أيضا أنه نادرا ما يتم معاملتهم من طرف السلطات بطريقة محترمة ونزيهة.

وحسب نتائج التحليل النوعي لإجابات المشاركين في هذه الدراسة، تبين أن ما يفوق 70% غير راضين على الأداء الحالي للسلطات، كما أنهم يأملون في تحسنها وهو ما تبّين من خلال تقديمهم لمقترحات تشدد على ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف السلطات العمومية.

سابعا، الاستنتاجات والتوصيات

بالنسبة لفرضيات الدراسة، فمن خلال المناقشة النظرية ومن خلال التحليل النوعي لإجابات المشاركين في المقابلات الخاصة بالدراسة فقد تبين ما يلي:

من خلال المناقشة النظرية التي تضمنتها الدراسة تبين وجود اختلاف في مسببات ظاهرة الاقتصاد غير المنظم بين فترتي التخطيط المركزي واقتصاد السوق، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة "من المتوقع أن تختلف دوافع المؤسسات المصغرة بالجزائر للنشاط في الاقتصاد غير المنظم بين فترتي نظام التخطيط المركزي (1967-1989) ونظام اقتصاد السوق (من 1990 إلى غاية اليوم)" هي فرضية صحيحة.

ومن خلال النتائج الوصفية للدراسة تبين وجود تفاوت في مستوى الامتثال للترتيبات النظامية من طرف المؤسسات المصغرة، بحيث يمكن أن تمتثل مؤسسة لترتيب وحيد، موازاة مع امتثال مؤسسة ثانية لترتيبين اثنين، في حين قد تمتثل مؤسسة ثالثة إلى جميع الترتيبات النظامية (أربعة ترتيبات نظامية)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة "من المفترض أن تتفاوت درجة الامتثال للترتيبات النظامية من طرف المؤسسات المصغرة بالجزائر" هي فرضية صحيحة.

ومن خلال مناقشة نتائج التحليل النوعي لإجابات المشاركين في الدراسة، بالإضافة إلى ما تم ذكره في الإطار النظري، فقد تبين أن البيئة التنظيمية الجزائرية لازالت تعتمد على بيروقراطية شديدة ومليئة بفرص الفساد، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة القائلة "من المفترض أن تكون البيئة التنظيمية الجزائرية الحالية غير مشجعة ومعرقلة لنشاط للمؤسسات المصغرة مما يؤدي بها إلى النشاط في بيئة الاقتصاد غير المنظم بدلا عنها".

وبناء على ما سبق، فإن التحكم في أسباب أي ظاهرة يؤدي إلى التحكم في نتائجها، وبناءً على المناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبالاعتماد على التحليل الذي قدمه خبير التنمية الاقتصادية **هرناندو دى سوتو** (1997/1989، ص ص 120-121)، وذلك بوجود فرق بين "تكاليف الدخول في الاقتصاد المنظم" المتضمنة لجميع الاشتراطات التي يتعين على المواطنين الوفاء بها بغية الحصول على حق ممارسة نشاط اقتصادي على نحو قانوني، وبين "تكاليف البقاء في الاقتصاد المنظم" والمتضمنة الاشتراطات التي يتعين عليهم الوفاء بها للحفاظ على هذا الوضع القانوني، تقترح الدراسة ما يلي:

-أولا، تخفيض تكاليف دخول المؤسسات الاقتصادية المصغرة إلى الاقتصاد المنظم: لقد بينت الدراسة وجود مشاريع ليست متاحة للجميع على غرار المقاهي وسيارات الأجرة، لأن الاستفادة من تراخيصها حكر على الأسر الثورية، مما انجر عنه استغلالها بطريقة غير منظمة، وعليه، ومع التأكيد على أحقية الأسر الثورية في الحصول على امتيازات وفاءً للتضحيات المقدمة من طرفهم في سبيل الجزائر، فإن الدراسة تقترح تعويض تلك الامتيازات بالمزيد من المنح المالية المباشرة للأسر الثورية وفتح المجال للمستثمرين للحصول على تراخيص الخاصة

باستغلال المقاهي، الحمامات، خطوط النقل البري ..الخ. كما أن الدراسة كشفت أيضا عن حرمان موظفي القطاع العمومي من فرصة تنظيم مشروعات خاصة بهم، وعليه، فإنه من الضروري الإسراع في تصحيح هذه الوضعية، ومنح الموظفين في القطاع العام الحق في تنظيم مشروعاتهم الخاصة قصد تحقيق دخل إضافي قانوني لهم من جهة، والمساهمة في التنويع الاقتصادي من جهة أخرى.

وعلاوة على هذا، تقترح الدراسة إنشاء جهاز إداري مكلف بتسجيل المشروعات على مستوى كل بلدية. وكذا لتحصيل الضرائب منهم، وفتح باب النقاش مع التجار والحرفيين وإنشاء نقابة للدفاع عن حقوقهم. بالإضافة إلى توفير منصات تمويل حلال للمشاريع المصغرة، إذ أن 77.3% من المشاركين في هذه الدراسة قد صرحوا أن سبب امتناعهم عن الاستفادة من القروض ناتج عن تفادي التعامل بالقروض المصحوبة بفوائد.

-ثانيا، تخفيض تكاليف النشاط في الاقتصاد المنظم: لقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود شروط مصحوبة بإضفاء الطابع المنظم تكاد أن تكون تعجيزية بخاصة بخصوص مقاهي الإنترنت، وكذا وجود معايير جد مرتفعة، والتي لا تتوافق والإمكانيات المتاحة لدى الشباب بخاصة لدى أصحاب المطاعم، وعليه، فإن هذه التكاليف والتعقيدات المصحوبة بأنظمة التسجيل ستوفر حسب دراسة **شنايدر ووليامز** (2013) Schneider and Williams حوافزً لمنظمي المشاريع للتوجه نحو السوق غير المنظمة، أين يُمكن تجنبها.

وعلى العموم، فإن الورقة البحثية تدعوا إلى تحسين البيئة التنظيمية للممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، فمراجعة النظام الضريبي، والتقليل من العبء البيروقراطي، وإبراز الفوائد التي سيجنيها أصحاب المؤسسات من خلال نشاطهم في الاقتصاد المنظم بدل نشاطهم في الاقتصاد غير المنظم. بالإضافة إلى تدخل الدولة لحماية الطبقات الدنيا وتمديد غطاء الحماية الاجتماعية لها، وتوفير التكوين المناسب لأفرادها لتسهيل دخولهم إلى الاقتصاد المنظم، وفي نفس التوقيت تقوية جهاز الردع لمكافحة الانتهازيين من أصحاب الطبقات العليا، كلها إصلاحات ستجعل من البيئة التنظيمية الجزائرية بيئة مشجعة على المنافسة ومحفزة على الاستثمار.

كما أن مراعاة الظروف الاقتصادية للمؤسسات المصغرة الناشطة في المناطق النائية من شأنه تحقيق إضفاء الطابع المنظم على المشاريع المقامة فيها، فالمطالبة بتطبيق المعايير المرتفعة والرقابة الشديدة عليها يؤدي إلى افلاس هذه المؤسسات نظرا لقلة العائد من جهة وعدم القدرة على مواكبة هذه المعايير. وجدير بالذكر أن تحسين جودة الخدمات التي ينالها المُسَجل،

والزيادة في سرعة الاستفادة منها، ستجعل المقاول المُسَجل قدوة لغير المُسجِل، بخاصة ما يتعلق بخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء لأن الكثير يعتبرها مجرد حبر على ورق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العمل على تعزيز ثقة المواطن بالحكومة من خلال تحسين جودة الخدمات العمومية (الصحة العمومية، التعليم ... الخ)، سيرفع من نسب التسجيل، وهذه الخدمات لن تصل بجودتها الكاملة دون مكافحة جادة للفساد واستئصاله من جذوره بأسرع وقت ممكن. بالإضافة إلى العمل على حماية أصحاب المؤسسات الاقتصادية من ابتزاز موظفي القطاع العام، وكذا توعيتهم بحقوقهم وبواجباتهم لحمايتهم أكثر من ابتزاز موظفي القطاع العام.

ومن المفيد ذكره أن تحسين صورة النشاط بطريقة منظمة، لا يكتمل إلا بشن حملات توعية حول الآثار السلبية للنشاط بطريقة غير منظمة (مشاكل متعلقة بالتأمين، وتقييد الوصول إلى أسواق أفضل، تقييد الحصول على تمويل، احتمال عرقلة السير الحسن للمشروع ونموه)، كما تكمن أهمية التوعية في تجنيب الفاعل الاقتصادي الغرامات وتكاليف العقوبات نظرا لإخلاله بالشروط، أما بالنسبة لأولئك الذين يرفضون النشاط بشكل منظم بعد كل هذا، فإنه سيكون لابد من عقوبات جد صارمة وتعزيز حملات التفتيش لزيادة المخاطر المتصورة أو الفعلية للكشف. ولعل انشاء وزارة منتدبة مُكلفة باحتواء الاقتصاد غير المنظم سيكون بمثابة خطوة عملية تمُكن من تظافر الجهود لتحقيق احتواء الظاهرة.

وحتى وإن كانت كل التدابير سابقة الذكر هي الأكثر فعالية حسب رأي الباحِثَين، مع ذلك، سيتطلب الأمر تقييما.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الأمانة العامة للحكومة. (11 جانفي 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* . المطبعة الرّسمية. (02). الصفحات 09-04.

البنك الدولي. (2013). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014: فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.

سيف الاسلام سعد عمر. (2009). الموجز في منهج البحث العلمي: في التربية والعلوم الانسانية. دار الفكر. دمشق. سوريا.

عبد الوهاب سيواني. (2007-2006). التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له. رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03. الجزائر.

عيسى أيت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (06). الجزائر. الصفحات 271-288.

فريدريك شنايدر. ودومنيك إنستي. (2002). الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي. *قضايا اقتصادية*. 30.

قياس أنظمة أنشطة الأعمال .Doing Business (يوم 2018/01/02). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018. مجموعة البنك الدولي. http://arabic.doingbusiness.org/rankings

المكتب الإقليمي للدول العربية. (2009). نوع الجنس. العمل. الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر". بيروت. لبنان.

مكتب العمل الدولي. (2013 (أ)). قياس الاقتصاد غير المنظم: معالجة التحديات الإحصائية. جزء من: الاقتصاد غير المنظم والعمل اللائق: دليل موارد السياسات لدعم الانتقال إلى السمة المنظمة. جنيف. سويسرا. (الصفحات 1-19).

مكتب العمل الدولي. (2013 (ب)). التقرير الخامس (1)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم. جنيف.

منظمة العمل الدولية. (2015). توصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. مكتب العمل الدولي. جنيف. سويسرا.

هرنانـدو دى سـوتو. (1997/1989). الـدرب الآخـر: الثـروة الخفيـة فـي العـالم الثالـث (الإصدار الطبعة الأولى). (ترجمة شوقي جلّال) مركز الاهرام للترجمة والنشر.

المراجع باللغات الأجنبية

Babou, O., & Adair, P., L'economie Informelle A Tizi-Ouzou (Algerie): Determinants, Segmentation Et Mobilite. *XXXIémes Journées du Développement ATM 2015*, 3,4,5 et 6 juin 2015 à Rouen. France, 2015. Récupéré sur http://www.ummto.dz/IMG/pdf/Babou.pdf

Chen, M. A. (2012). The informal economy: Definitions, theories and policies. *Women in informal economy globalizing and organizing: WIEGO Working Paper*, *1*.

Conseil National Economique et Social. (2004). Rapport: Le Secteur Informel Illusions et Réalités.: *CNES*, Bir-Mourad-Rais Wilaya d'Alger .

Karaca, C. (2016). The Comparison of the Shadow Economy in Turkey and European Countries. In *Comparative Economics and Regional Development in Turkey* (pp. 73-105). IGI Global.

Ostapenko, N., & Williams, C. C. (2016). Determinants of entrepreneurs' views on the acceptability of tax evasion and the informal economy in Slovakia and Ukraine: an institutional asymmetry approach. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 28(2-3), 275-289.

Rothenberg, A. D., Gaduh, A., Burger, N. E., Chazali, C., Tjandraningsih, I., Radikun, R., ... & Weilant, S. (2016). Rethinking Indonesia's Informal Sector. *World Development*, *80*, 96-113.

Schneider, F., & Williams, C. C. (2013). The Shadow Economy. The Institute of Economic Affairs. London.

Tanzi, V. (2002). The Shadow Economy, Its Causes and Its Consequences. International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil. *Brazilian Institute of Ethics in Competition*. Rio de Janeiro. Brazil.

Transparency International. (2017). Corruption Perceptions Index 2016. International Secretariat. Berlin. Germany.

Williams, C. C., & Shahid, M. S. (2016). Informal entrepreneurship and institutional theory: explaining the varying degrees of (in) formalization of entrepreneurs in Pakistan. *Entrepreneurship & Regional Development*, *28*(1-2), 1-25.

Williams, C. C., Shahid, M. S., & Martínez, A. (2016). Determinants of the level of informality of informal micro-enterprises: Some evidence from the city of Lahore, Pakistan. *World Development*, *84*, 312-325.